مجلة البحث العلمي الإسلامي

Journal of Islamic Scientific Research

(JOISR)

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

السنة الثانية والعشرون – العدد 69 – 30-05-2025م

Volume 22 - issue no. 69 - 30/05/2025

Pages: 15 -49 الصفحات: 15-49

حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ...»: تخريج طرقه وشواهده

The Prophetic Hadith Reported by Abū Hurayrah (may Allah be pleased with him): «The Imam Was Appointed to Be Followed» A Study of Its Chains of Transmission and Supporting Narrations

أ. د. خالد بن مرغوب بن محمد أمين

Prof. Khaled bin Margoub bin Muhammad Ameen

الأستاذ بقسم فقه السنة بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

Professor at the Department of Fiqh-Sunnah at the Faculty of Hadith, Islamic University of Madinah

Email: khmarghoob@gmail.com

Date of Receipt - 2025/02/19 - تاريخ الاستلام

Date of Acceptance - 2025/03/01 - تاريخ القبول

اعتمادات

أ. د. خالد بن مرغوب بن محمد أمين
الأستاذ بقسم فقه السنة بكلية الحديث الشريف
بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

Prof. Khaled bin Margoub bin Muhammad Ameen
Professor at the Department of Fiqh-Sunnah at the Faculty of Hadith, Islamic University of Madinah

khmarghoob@gmail.com

حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ...»: تخريج طرقه وشواهده

The Prophetic Hadith Reported by Abū Hurayrah (may Allah be pleased with him): «The Imam Was Appointed to Be Followed» A Study of Its Chains of Transmission and Supporting Narrations

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٢/١٩ / تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٣/١

الملخص:

هـذا بحـث في تخريج حديث نبوي شريف مشتمل على عدة فقـرات، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ... ».

يمتـاز الحديـث المذكور بأنه أصل في عدة مسائل من صفـة الصلاة وصلاة الجماعة، وهو نموذج للأحاديث المشهورة التي وردت لها طرق عدة وشواهد متعددة يؤكد بعضها بعضاً.

وقد قام الباحث بدراسته دراسة حديثية من خلال تخريجه، وذكر شواهده في الصحيحين وخارجهما، مما جاء فيه قوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ... ».

وقد هدف البحث إلى:

إعطاء القارئ تصورا عن أهمية علم الحديث الشريف وتقوية ثقته بوصول الحديث إلى الأمة بشكل مدقق مأمون وعلى أرقى مستويات التحري والضبط الذي توصّل إليه المفكرون والباحثون.

توضيـح أن روايات الحديث الثابتة يصدّق بعضها بعضا، مما يزيد المؤمن يقينا بحفظ الله

تعالى لسنة نبيه ﷺ وبصدق الصحابة رضي الله عنهم وبدقة المحدثين جزاهم الله خيرا.

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

تعميق الثقة بوصول السنة إلينا بشكل دقيق ومتقن.

تعظيم السنة الشريفة وأهلها، واتباعها في كل أمر وتقديمها على جميع الآراء البشرية.

كما توصل الباحث إلى توصيات أهمها:

عمل دراسات موسّعة ومتخصصة في الأحاديث التي هي أصول السنة وعليها مدار العقائد والأحكام.

الكلمات المفتاحية: الحديث المشهور، تخريج، طرق الحديث، إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، وإذا قَرأَ فَأَنْصِتُوا.

Abstract

This study presents a scholarly investigation into the takhrij (referencing and verification) of a noble Prophetic ḥadith reported by Abu Hurayrah (may Allah be pleased with him), in which the Prophet ﷺ said: «The imam was appointed to be followed…» This narration consists of multiple clauses and serves as a foundational text in various jurisprudential matters related to the nature of prayer and congregational worship.

The hadith is notable for its widespread transmission and for being among the well-known narrations (mashhūr) supported by multiple chains (ṭuruq) and corroborating reports (shawahid) that strengthen one another. The researcher undertook a detailed ḥadīth analysis by referencing its primary sources, both within the Sahihayn (al-Bukhārī and Muslim) and in other authentic compilations, focusing on the specific wording: «The imam was appointed to be followed…»

The objectives of this study include:

Demonstrating the importance of the science of ḥadīth and reinforcing confidence in the meticulous transmission of the Sunnah to the Muslim ummah through the most rigorous levels of verification developed by Islamic scholars;

Clarifying how authentic narrations mutually support one another, thereby strengthening the believer's conviction in Allah's preservation of the Prophetic tradition, the integrity of the Companions (may Allah be pleased with them), and the precision of the ḥadīth scholars (may Allah reward them).

The research led to several key findings, most notably:

Strengthening assurance in the accurate and reliable transmission of the Sunnah;

Emphasizing the veneration of the Sunnah and its scholars, and the imperative of adhering to the Sunnah in all matters, prioritizing it above human opinion.

Recommendations include:

Encouraging further specialized and comprehensive studies on foundational ḥadīths upon which major doctrinal and legal principles are based.

Keywords: Mashhūr ḥadīth - Takhrij - Hadith transmission paths - The imam was appointed to be followed - When he recites, listen attentively

المقدمة

الحمد لله سامع الأصوات ومجيب الدعوات، وقاضي الحاجات وكاشف البلِيّات ومفرِّج الكُربات، العالم بالكُلّيات والجزئيات، والمطّلع على ما في القلوب والنِّيات، والضّمائر والطوِيّات، والسرائر والخَفيات، مُكَفِّر الخطيئات والسيئات، وغافر الذنوب السالفات والحادثات، أحمده بما ثبت من الأسماء والصفات، وأشكره على أنعمه المترادفات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادةً تُنجي قائلها من وبال التّبعات، وتبوِّؤه منازل أهل الكرامات، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده الساعي إلى الخيرات والقُربات، ورسوله الداعي إلى الطّاعات والعبادات، صلى الله وسلّم عليه وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما يبلِّغاننا أعلى الدرجات في الجنّات.

وصف البحث:

أما بعد، فهذا بحث في تخريج حديث نبويّ شريف مشتمل على عدة فقرات، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ... ».

وقد قُمت بدراسته دراسةً حديثيةً من خلال تخريجه، وذكر شواهده في الصحيحين وخارجهما، مما جاء فيه قوله ﷺ « إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ... ».

وقمت بشرح غريبه، وضبط ما يُشْكل من ألفاظه، باختصار، وصنعت ذلك في شواهده أيضا عند الحاجة.

سبب اختيار تخريج هذا الحديث وشواهده ليكون موضوع البحث:

يمتاز الحديث المذكور بأنه أصل في عدة مسائل من صفة الصلاة وصلاة الجماعة، وهو نموذج للأحاديث المشهورة التي وردت لها طرق عدة وشواهد متعددة يؤكد بعضها بعضا، مما يعطي القارئ تصورا عن أهمية علم الحديث الشريف، ويقوّي ثقته بوصول الحديث إلى الأمة

بشكل مدقَّق مأمون، وعلى أرقى مستويات التحري والضبط الذي توصّل إليه المفكِّرون والباحثون.

ويتضح سبب اعتبار حديث أبي هريرة أصل الباب من خلال النظر في الحديث وشواهده والمقارنة بينها.

ولعل الضابط الذي يعرف به كون الحديث أصلا في بابه، هو :

١- كونه أصح ما ورد في بابه فيكون الحجة في الباب.

٢- أو اشتماله على أكثر الأحكام المتعلقة ببابه، فيكون عمدة مسائل الباب.

٣- أو شهرته وكثرة طرقه فيكون عليه مدار الباب.

وهنا نجد حديث أبي هريرة قد تحققت فيه الأوصاف المذكورة:

فهو حديث متفق عليه.

وقد اشتمل على المسائل الواردة في غيره من الأحاديث التي ذكرتها في شواهده، إلا أن في حديث أنس زيادة بيان سبب القصة وكذا في حديث عائشة رضي الله عنها الإشارة إلى القصة، لكن المسائل في حديث أبي هريرة أوفى، وطرق رواياته أكثر.

وهو حديث مشهور كما يأتي بيانه قريبا.

ولا يراد بالمشهور هنا ما اشتهر على الألسنة، بل هو الحديث الذي له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله (ت ٨٥٢ هـ) في « نخبة الفكَر»: «الخبر: إما أن يكون له طرق بلا عدد معين، أو مع حصر بما فوق الاثنين، أو بهما، أو بواحد، فالأول: المتواتر، المفيد للعلم اليقيني بشروطه، والثاني: المشهور».

وقال في شرحه «نزهة النظر»: «والثاني - وهو أولُ أقسامِ الآحاد -: ما لَهُ طرقٌ محصورةٌ بأكثرَ من اثنين، وهو المشهور عند المحدِّثين».

ثم قال: «وقد يقع فيها أي في أخبار الآحاد المنقسمة إلى: مشهور، وعزيز، وغريب ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، خلافا لمن أبى ذلك. والخلاف في التحقيق لفظي، لأن من جوّز إطلاق العلم قيّده بكونه نظريا، وهو الحاصل عن الاستدلال، ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده ظني، لكنه لا ينفي أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها»[١].

الدراسات السابقة:

من أشهر أمثلة الحديث المشهور[٢] حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٤٦-٥٢)

(٢) انظر شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٢/ ٧٣)

يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[1].

وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»[2].

ولم أجد تصنيفا خاصا يظهر مثالا للحديث المشهور.

وظهر لي كثرة طرق حديث « إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ... » ، فقد رواه عن أبي هريرة جماعة كما سيأتي بيانه، ورواه غيره من الصحابة رضي الله عنه، فخطر في بالي أنه مثال مناسب للحديث المشهور، وأنه لا يبعد أن يصح وصف الشهرة الاصطلاحية عليه.

ولم أجرؤ على إطلاق ذلك عليه، وما زلت أتتبع أقوال العلماء حتى وجدت عالمين كبيرين وصفاه بذلك، أحدهما من أئمة الحفاظ، وثانيهما من أئمة الفقهاء.

فقد وصفه ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) بالخبر الثابت المشهور عن رسول الله ﷺ[3]، والكاساني (ت ٥٨٧ هـ) بأنه حديث مشهور[4].

ثم ظفرت بذكر الإمام أبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) له في أمثلة الحديث المشهور حيث ذكر النوع الثالث والعشرين من علم الحديث، وقال: «هذا النوع من هذا العلم معرفة المشهور من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمشهور من الحديث غير الصحيح، فرب حديث مشهور لم يخرَّج في الصحيح».

ثم ذكر أمثلة من الأحاديث، وقال: «فكل هذه الأحاديث مشهورة بأسانيدها، وطرقها، وأبواب يجمعها أصحاب الحديث، وكل حديث منها تجمع طرقه في جزء أو جزئين، ولم يخرج في الصحيح منها حرف.

وأما الأحاديث المشهورة المخرجة في الصحيح فمثل قوله ﷺ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى..» الحديث، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ»، وذكر أمثلة ذكر من بينها قوله ﷺ: « إِنَّمَا الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ».

ثم قال: «فهذه الأنواع التي ذكرنا من المشهورة التي يعرفها أهل العلم، وقلّما يخفى ذلك عليهم، وهو المشهور الذي يستوي في معرفتها الخاص والعام»[5].

---

(١) صحيح البخاري برقم (١) وفي مواضع عدة بألفاظ متقاربة، وهذا لفظه في أحدها برقم (٦٣١١)، صحيح مسلم برقم (١٩٠٧)

(٢) صحيح البخاري رقم (١٠٠)، صحيح مسلم رقم (٢٦٧٣)

(٣) الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس (١/ ٤٢٦)

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ١١١)

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٩٢-٩٣)

فسُـررت بكلامه، وحمدت الله تعالى على أن وفقني للوقوف على هذا النص من ذلك الحَبْر الجليل.

وقـوي عزمـي على وصف الحديـث المذكور بالشهـرة، وإبراز ما يدل عليه مـن كثرة طرقه وشواهـده، لا سيما أني لم أجد مع التتبع والبحث مـن أفرده بالدراسة، وبالله التوفيق، وله الحمد والمنة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على هذه المقدمة، وثلاثة مباحث، ثم الخاتمة، والفهارس

المقدمة، وتشتمل على:

١- إشارة إلى أهمية موضوع البحث.

٢- وصف البحث.

٣- خطة البحث.

٤- منهج العمل.

المبحث الأول: تخريج الحديث ودراسة ما في بعض طرقه من زيادة وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا.

المطلب الأول: تخريج الحديث.

المطلب الثاني: دراسة ما في بعض طرقه من زيادة وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا.

المبحث الثاني: شواهد حديث أبي هريرة في الصحيحين أو أحدهما

المطلب الأول: حديث أنس رضي الله عنه

المطلب الثاني: حديث عائشة رضي الله عنها

المبحث الثالث: شواهد حديث أبي هريرة خارج الصحيحين مع الكلام على أسانيدها

المطلب الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما

المطلب الثاني: حديث أُسَيد بن حُضَير رضي الله عنه

المطلب الثالث: حديث ابن مسعود رضي الله عنه

الخاتمة ، وفيها أهم نتائج البحث، وتوصيات من الباحث.

ثم فهرس المصادر والمراجع.

منهج العمل في البحث:

١. خرّجت الحديث من مصادر السنة الشريفة المشهورة.

٢. درست ما وقع في رواياته من اختلاف في الطرق والألفاظ، واجتهدت في الحكم عليها بالنظر إلى أقوال الأئمة النقاد.

٣. بحثت عن الطرق والأحاديث التي تشهد له مما جاء فيه قوله ﷺ «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ... » بلفظه أو معناه، وتركت اختصارا أحاديث أخرى تشهد لهذا الحديث، وتفصّل بعض ما جاء فيه، كالأمر بالتأمين، وذكر ثواب من وافق تأمينه تأمين الملائكة، والنهي عن مسابقة الإمام، والأمر بالصلاة خلفه قعودا إذا صلى قاعدا .

٤. خرّجت ما ذكرت من الأحاديث، وما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فهو دليل كاف على صحته – وإنما حرصت على تخريجه من بقية الكتب الستة لأهمية ذلك في بيان طرق الحديث وتوضيح شهرته–، وما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما، فاجتهدت في الحكم عليه وفق القواعد الحديثية.

٥. شرحت الغريب باختصار.

٦. نقلت الآيات القرآنية الكريمة الواردة في البحث بالرسم العثماني، وعزوتها إلى مواضعها بذكر السورة ورقم الآية فيها.

٧. ترجمت للرواة الذين تمسّ الحاجة إلى دراسة أحوالهم من أجل الحكم على رواياتهم، ولم أترجم للمحدِّثين وغيرهم من الأعلام اكتفاءً بشهرتهم، واختصاراً إلا ما احتاج إلى تحقيق لوقوع إشكال أو وهم في تعيينه.

٨. وثقت النقول بالإحالة إلى مواضعها من المصادر بالجزء والصفحة، ما عدا كتب الحديث الستة فقد ذكرت فيها أرقام الأحاديث تسهيلاً للرجوع إلى الحديث بالنظر إلى رقمه؛ لاختلاف طبعاتها المتعددة، وأذكر في الإحالة إليها الكتبَ والأبوابَ للدلالة على ما استنبطه مؤلفوها.

٩. حرصت على تشكيل الأحاديث الشريفة، وما يُشكل ضبطه من الأسماء والكلمات الغريبة.

١٠. ختمت البحث بخاتمة لخصت فيها أهم نتائجه وذكرت فيها توصيات للقراء والباحثين.

١١. ذيّلت البحث بفهرس المصادر والمراجع

هذا، وأسأل الله أن يكتب لعملي التوفيق والقبول والنفع برحمته وفضله، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على خير خلقه نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول:

تخريج الحديث ودراسة ما في بعض طرقه من زيادة وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: تخريج الحديث.

المطلب الثاني: دراسة ما في بعض طرقه من زيادة وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا.

المطلب الأول: تخريج الحديث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ[1] الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ[2]، فَلاَ تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ[3]، وَأَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلاَةِ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلاَةِ»، أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم، وأحمد في مسنده، وغيرهم من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه، واللفظ للبخاري.

وقد وجدت لهذا الحديث تسع طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد رتّبتها حسب قوتها.

الأولى: الأعرج - وهو عبد الرحمن بن هُرمز المدني: ثقة ثبْت عالم[4]- عنه رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

أخرجه البخاري في صحيحه من طريق شُعيب، وفي جزء القراءة خلف الإمام من طريق ابن عجلان. ومسلم من طريق المغيرة، يعني الحِزامي. والحُميدي عن سفيان، [وهو ابن عيينة]. وأبو يَعْلَى من طريق عبد الرحمن [وهو ابن أبي الزناد]. وابن خُزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن

---

(١) يحتمل أن يكون جعل بمعنى: سمي فيتعدى إلى مفعولين: أحدهما الإمام القائم مقام الفاعل، والثاني محذوف أي: إنما جعل الإمام إمامًا ويحتمل أن يكون بمعنى صار أي: إنما صير الإمام إمامًا، ويحتمل أن يكون فاعله ضمير الله، أي: جعل الله الإمام، أو ضمير النبي ﷺ. واللام في ليؤتم به لام كي، والفعل منصوب بإضمار أن، انظر إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٢/ ٧١).

(٢) قوله (ليؤتم به) الائتمام الاقتداء والاتباع أي إنما جعل الإمام إماماً ليقتدى به ويتبع، انظر شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن (٤/ ١١٦٢).

(٣) قوله (أجمعون) الحديث في أكثر رواياته بلفظ أجمعون، ووقع في بعض الروايات: أجمعين كما في المسند برقم ٧١٠٤ ، وهو هكذا في بعض نسخ سنن أبي داود ، وبالرجوع إلى لوحة ٤٢/أ من المخطوطة الصلاحية - التي اعتمد عليها تحقيق الشيخ محمد عوامة لسنن أبي داود وهي نسخة الحافظ ابن حجر وهي أحسن نسخ أبي داود المخطوطة - وجدت في الأصل» أجمعون» وفي الحاشية «أجمعين»، وعليها : ح ط رمزان لنسختين في الغالب، وكلاهما من جهة العربية: صحيح ، فهو بالواو تأكيد للضمير المرفوع في فصلوا ، وبالياء منصوب على الحال أي جلوساً مجتمعين ، وانظر فتح الباري ٢/٢١٢ ، مرقاة المفاتيح ٣/٨٧٦.

(٤) تقريب التهذيب /٣٥٢.

سفيان، وابن حبَّان من طريق أحمد بن أبي بكر،[وهو أبو مصعب الزهري]، عن مالك.

ستتهم (شُعيب، وابن عجلان، والمغيرة، وسفيان بن عُيينة، وعبد الرحمن، ومالك) عن أبي الزناد – وهو عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني[١]–، عن الأعرج، فذكره[٢].

هذا لفظ شعيب عند البخاري في صحيحه.

ولفـظ المغيرة عند مسلم أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَـامُ لِيُؤْتَمَّ بِه، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْه، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

والباقـون بنحوه، إلا أن سفيـان رواه بلفظ مغاير بعض الشيء فرواه عنـه الحُميدي «الْإِمَامُ أَمِيـرٌ، فَإِنْ صَلَّـى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُـودًا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًـا»، ورواه عنه عبد الجبار بن العلاء عند ابن خُزيمة بلفظ « إِنَّ الْإِمَامَ أَمِينٌ أَوْ [قال] أَمِيرٌ، فَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا، فَصَلُّوا قُعُودًا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا».

ورواية ابن عجلان مختصرة على أوله.

ولم أجده في الموطأ حتى رواية أبي مصعب، وذكر الغافقي (ت ٣٨١هـ) وابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) أنّ معن بن عيسى تفرد به عن مالك[٣].

وقال أبو العباس الدانيّ (ت ٥٣٢ هـ): «احتجّ به مرسلًا في باب: رفع الرأس قبل الإمام.

وهـذا الحديث فـي الموطأ عند معن: لمالك عـن أبي الزناد، عن الأعـرج، عن أبي هريرة، تقدّم في الزيادات.

وليس عند سائر الرواة قوله: «فلا تختلفوا عليه» إلَّا مرسلًا.

وعنـد الجميع فـي الموطأ قوله: «إنما جُعل الإمام ليؤتم به» مسنـدًا لأنس، وعائشة في باب: صـلاة الإمـام جالسا، وليس فيه: «فلا تختلفوا عليه»، إلَّا أنه عند ابن وهب وطائفة في حديث أنس خارج الموطأ»[٤].

الثانيـة: همّـام بن مُنبِّه –الصنعاني ثقة[٥]– عنه رضـي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) تقريب التهذيب /٣٠٢.

(٢) صحيح البخاري (الأذان – إيجاب التكبير – ٧٣٤) ، القراءة خلف الإمام /٢٦٧ ، صحيح مسلم (الصلاة – ائتمام المأموم بالإمام – ٤١٤) ، مسند الحميدي ١٩١/٢ برقم ٩٨٨ ، مسند أبي يعلى الموصلي ١١/ ٢١٢-٢١٣ برقم ٦٣٢٦، صحيح ابن خزيمة ٧٧٥/٢ برقم ١٦١٤، صحيح ابن حبَّان ٤٦٧/٥ برقم ٢١٠٧.

(٣) مسند الموطأ للغافقي (ص٤٣٩)، التقصي لما في الموطأ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم = تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٥٤٥).

(٤) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ (٥/ ٣٨٩)

(٥) تقريب التهذيب /٥٧٤.

«إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِه، فَلاَ تَخْتَلِفُوا عَلَيْه، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ، وَأَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلاَةِ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلاَةِ».

أخرجه البُخاري ومسلم من طريق عبد الرزاق، حدَّثنا معمر، عن همّام بن مُنبِّه، فذكره، واللفظ للبخاري[1].

الثالثة: أبو علقمة عنه رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِذَا وَافَقَ قَوْلُ أَهْلِ الْأَرْضِ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

أخرجه مسلم في صحيحه من طرق عن شعبة[2]، والطيالسي في مسنده قال: حدثنا شعبة[3]، وأحمد في مسنده من طريق حمّاد بن سَلَمة وأبي عوانة، [وهو: الوضّاح بن عبد الله اليشْكُري] وشعبة[4]، وعَبد بن حُميد كما في المنتخَب من مسنده من طريق أبي عَوانة[5]، وابن خُزيمة في صحيحه من طريق شُعبة[6]، وأبو عَوانة الإسفراييني في مُستخرجه من طريق الطيالسي وغيره عن شعبة ومن طريق حماد بن سلَمة[7]. ثلاثتهم - شُعبة وأبو عَوانة وحمّاد بن سَلمة - عن يَعلى بن عطاء عن أبي علقمة، فذكره[8].

واللفظ لشعبة عند مسلم، زاد الباقون في أوله: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي».

ولفظ أبي عوانة عند أحمد وعبد بن حميد وأبي عوانة الاسفراييني: «إِنَّمَا الْأَمِيرُ مِجَنٌّ».

زاد شعبة عند الطيالسي في آخره: «وَإِذَا قرأ (ولا الضالين) فَقُولُوا: آمِينَ فَإِنَّهُ إِذَا وَافَقَ قَوْلُ أَهْلِ السَّمَاءِ قَوْلَ أَهْلِ الْأَرْضِ غُفِرَ لِلْعَبْدِ مَا مَضَى مِنْ ذَنْبِهِ».

وأما عند ابن خزيمة فزاد: «وَيَهْلِكُ كِسْرَى وَلَا كِسْرَى بَعْدُ، وَيَهْلِكُ قَيْصَرُ وَلَا قَيْصَرَ مِنْ بَعْدِهِ».

وزاد عند عبد بن حُميد وأبي عوانة الإسفراييني:» وَكَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ خَمْسٍ: مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ،

---

(١) صحيح البخاري (الأذان - إقامة الصف من تمام الصلاة - ٧٢٢ ، إيجاب التكبير -٧٣٤) ، صحيح مسلم (الصلاة - ائتمام المأموم بالإمام -٤١٤).

(٢) صحيح مسلم (الصلاة - ائتمام المأموم بالإمام -٤١٤).

(٣) مسند الطيالسي (٣٠٣/٤) برقم٢٧٠٠.

(٤) مسند أحمد (٢/ ٣٨٦، ٤١٦ ، ٤٦٧).

(٥) المنتخب من مسند عبد بن حميد /٤٢٦ برقم ١٤٦٢.

(٦) صحيح ابن خزيمة ٤٦/٣ برقم ١٥٩٧.

(٧) مستخرج أبي عوانة (٣٩٩/٤ -٤٠٠ برقم ٧٠٨٧-٧٠٨٩).

(٨) صحيح مسلم (الصلاة - ائتمام المأموم بالإمام -٤١٤) ، مستخرج أبي عوانة (٤٣٨/١ برقم ١٦٢٩) ، مسند الطيالسي (٣٠٣/٤) برقم٢٧٠٠، مسند أحمد (٢/ ٣٨٦، ٤١٦ ، ٤٦٧).

وَعَذَابِ جَهَنَّمَ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، وَفِتْنَةِ مَسِيحِ الدَّجَّالِ».

وأبو علقمة هو مولى بني هاشم[١]، قال أبو حاتم الرازي: أحاديثه صحاح[٢].

وقال أبو سعيد بن يونس: «أبو علقمة الفارسي المصري (مولى بنى هاشم) : مولى ابن عباس، سكن القيروان، وأوطنها ، كان على قضاء إفريقية، وكان أحد الفقهاء الموالي، الذين ذكرهم يزيد بن أبي حبيب، روى عنه يعلى بن عطاء، وشراحيل بن يزيد المعافري»[٣]، واعتمد ذلك الذهبي في تاريخ الإسلام[٤] ولم يذكر قول البَرْقانيّ: «سألت الدَّارَقُطْنِيّ عن يعلى بن عطاء، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة، فقال: أبو علقمة لا يعرف اسمه، ولا من هو، ولكن يخرج هذا الحديث اعتبارًا، حدث الأئمة عن يعلى»[٥]، فلعله لم يعتدّ بقوله، أو لم يقف عليه، وقد أخرج له مسلم، والله أعلم.

الرابعة: أبو صالح السمَّان ذكوان المدنيّ ، ثقة ثبت[٦]، وهو مولى جُويرية بنت الأحمس الغطفاني، كان يجلب السمن والزيت إلَى الكوفة، وكان ملازما لأبي هريرة رضي الله عنه عارفا بحديثه[٧] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق مالك وهو في الموطأ عن سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عنه[٨].

وعن أبي صالح أيضا عنه رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا يَقُولُ: «لَا تُبَادِرُوا الْإِمَامَ إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا قَالَ: (ولا الضالين) فَقُولُوا: آمِينَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ».

أخرجه مسلم في صحيحه من طريق الأعمش. ومن طريق سهيل بن أبي صالح. وأبو داود في سننه من طريق مصعب بن محمد. ومن طريق أبي خالد الأحمر، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، وكذا النَّسائي وابن ماجه في سننهما، من طريق أبي خالد به، وأخرجه ابن ماجه أيضا من طريق الأعمش.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/ ٣٧٦).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٤١٩).

(٣) تاريخ ابن يونس المصري (١/ ٥٢٣) برقم ١٤٣٩.

(٤) تاريخ الإسلام تحقيق د. بشار (٣/ ١٩٣).

(٥) سؤالات البرقاني للدراقطني/٧٨ (رقم ٦١٦).

(٦) تقريب التهذيب /٢٠٣.

(٧) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٨/ ٥١٥-٥١٧).

(٨) صحيح البخاري (الأذان –فضل اللهم ربنا ولك الحمد-٧٩٦) ، صحيح مسلم (الصلاة - التسميع والتحميد والتأمين – ٤٠٩) ، الموطأ ١١٩/٢.

أربعتهم (الأعمش، وسهيل، ومصعب بن محمد، وزيد بن أسلم) عن أبي صالح، فذكره، وزاد أبو خالد عن ابن عجلان عند أبي داود والنسائي وابن ماجه فقال: «فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»[1].

ويأتي الكلام على هذه الزيادة في المطلب الثاني إن شاء الله تعالى.

الخامسة: أبو يونس - وهو سُلَيْمُ بن جُبَيْر المصري ثقة[2] مولى أبي هريرة، عنه رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا، فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ».

أخرجه مسلم عن أبي الطاهر، حدَّثنا ابن وهب، عن حيوة. وابن حِبَّان من طريق حرملة بن يحيى، قال: حدَّثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث.

كلاهما (حيوة، وعمرو بن الحارث) عن أبي يونس، مولى أبي هريرة، فذكره[3].

ويحتمل أن يكون لابن وهب فيه شيخان، فإنه الإمام الجليل «ثقة حافظ» كما قال الحافظ ابن حجر[4].

وقال ابن عدي: «وعبد الله بن وهب من أجِلّة الناس ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز ومصر وما والى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب، وجمع لهم مسندهم ومقطوعهم، وقد تفرد عن غير شيخ بالرواية عنهم مثل عَمْرو بن الحارث وحَيوة بن شُريح ومعاوية بن صالح وسليمان بن بلال وغيرهم من ثقات الناس ومن ضعفائهم..»[5].

وحرملة وإن وصفه الحافظ بأنه «صدوق»[6]، فإنه أروى الناس عن ابن وهب كما في ترجمته[7]، والله أعلم.

السادسة: أبو سلمة -وهو ابن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري، ثقة مكثر[8]- عنه رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا،

---

(١) صحيح مسلم (الصلاة - ائتمام المأموم بالإمام -٤١٥)، سنن أبي داود (الصلاة - الإمام يصلى من قعود - ٦٠٣، ٦٠٤)، سنن النسائي (الافتتاح - تأويل قوله عز وجل ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤]- ٩٢١، ٩٢٢)، سنن ابن ماجه (إقامة الصلاة - إذا قرأ الإمام فأنصتوا - ٨٤٦، والنهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود - ٩٦٠)، مسند أحمد ٢/٤٤٠، ٤٢٠، ٣٤١.

(٢) تقريب التهذيب /٢٤٩.

(٣) صحيح مسلم (الصلاة - ائتمام المأموم بالإمام - ٤١٧)، صحيح ابن حبان ٥/٤٧٩-٤٨٠.

(٤) تقريب التهذيب /٣٢٨.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٤١).

(٦) تقريب التهذيب /١٥٦.

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ٥٤٨).

(٨) تقريب التهذيب /٦٤٥.

وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا».

أخرجه ابن ماجه واللفظ له وأبو يعلى من طريق عمر بن أبي سلمة. وأحمد من طريق محمد بن عَمرو. كلاهما (عمر بن أبي سلمة، ومحمد بن عَمرو) عن أبي سلمة، فذكره[١].

عمر بن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري قاضي المدينة، صدوق يخطئ[٢].

ومحمد بن عمرو وهو ابن علقمة بن وقاص، صدوق له أوهام[٣].

فالحديث بمجموع الطريقين حسن، والله أعلم.

السابعة: عَجلان - المدني، مولى فَاطِمَة بِنْت عتبة بْن ربيعة، والد محمد بن عجلان، قَال النَّسَائي: لا بأس به[٤]، وكذا قال ابن حجر[٥] عنه رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا، وَإِذَا قَالَ: (ولا الضالين) فَقُولُوا آمِينَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّه لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

أخرجه أحمد في مسنده والدارقطني في سننه من طريق أبي سعد الصاغاني محمد بن مُيَسَّر قال حدثنا محمد بن عجلان عن أبيه[٦]، وإسناده ضعيف من أجل أبي سعد هذا؛ فإنه ضعيف[٧].

الثامنة: عطاء - وهو ابن أبي رباح القرشي الفهري مولاهم أبو محمد المكي[٨]، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال[٩] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوْا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ»

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط من طريق الحسن بن حماد سَجَّادَة، قال حدثنا عمرو بن هاشم الْجَنْبِيُّ، عن عبد الملك بن أبي سُليمان -وهو العَرزَمي -، عَنْه.

---

(١) سنن ابن ماجه (إقامة الصلاة والسنة فيها - ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به - ١٢٣٩) ، مسند أبي يعلى ٣١٥/١٠ ، مسند أحمد ٢٣٠/٢ (٥٠/١٢ ط الرسالة).

(٢) تقريب التهذيب /٤١٣.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٩/ ٥١٦).

(٤) تقريب التهذيب /٤٩٩.

(٥) تقريب التهذيب /٣٨٧.

(٦) مسند أحمد (٣٧٦/٢) ، سنن الدارقطني (٢/ ١١٩)، وقال الشيخ الأرنؤوط «وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن مُيسَّر الصاغاني، لكنه متابع». مسند أحمد (١٤/ ٤٦٩ ط الرسالة).

(٧) انظر الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٦١).

(٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧٠/٢٠)

(٩) تقريب التهذيب /٣٩١.

وقـال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الملك إلا عمرو بن هشام، تفرد به: سَجَّادَةُ، ولم يقل أحد: «فَقُولُوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ» إلا في هذا الحديث»[١].

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «ورجاله موثقون»[٢].

قلـت: فيـه عمرو بن هاشـم الْجَنْبِيُّ ، أبو مالـك: ضعيف، قال أحمـد: كان صدوقا، لم يكن صاحب حديث[٣]، وقال أبو حاتم: لين الحديث يكتب حديثه[٤]، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال البخاري: فيه نظر، وقال مسلم: ضعيف[٥]، وقال الحافظ ابن حجر:«ليّن الحديث، أفرط فيه ابن حبان»[٦].

قلـت : حالـه هنا حين خالف الثقات في هذا الحديث فـي أمر واضح يقرب مما قال فيه ابن حبـان حيث ذكره فـي المجروحين وقال: «كان ممن يقلب الأسانيد، ويـروي عن الثقات مالا يشبه حديثـه الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره»[٧]، فقد خالف في المتن فقال: فقولوا الْحَمْدُ لِلَّهِ، مكان فقولوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فالحديث منكر، والله أعلم .

التاسعة : أبو سَعِيدٍ- كَيسان المقبُري المدني، ثقة ثبْت[٨]-، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخـرج أبـو يعلى الموصلي في مسنده من حديث عبد الله بن سعيد عن أبيه عن جده عَنْ أَبِي هُرَيْـرَةَ قَـالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَـإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَـدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُـوا، وَإِذَا قَعَدَ فَاقْعُدُوا، وَإِذَا قَامَ فَقُومُوا، وَالإِمَامُ جُنَّةٌ ضَامِنٌ لِصَـلاَةِ القَوْمِ، فَـإِذَا صَلاَّهَا لِوَقْتِهَا وَأَقَامَ حُدُودَهَـا، أَظُنُّ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ لَهُ أَجْـرُهُ وَمِثْلُ أُجُورِهِمْ لاَ يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا لِوَقْتِهَا وَيُقِمْ حُدُودَهَا كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَأَوْزَارُهُمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ»[٩].

وإسنـاده ضعيـف جدا[١٠]، عبد الله بن سعيد هو ابن سعيد بـن أبي سعيد المقبري أبو عبّاد الليثي مولاهم المدني ، وهو متروك[١١].

---

(١) المعجم الأوسط ٨/٢٦٩.

(٢) مجمع الزوائد ٢/١٢٤.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٣/٥٥ (٤١٤٦).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٦٧).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٩٠).

(٦) تقريب التهذيب /٤٢٧.

(٧) المجروحين لابن حبان (٢/ ٧٧).

(٨) تقريب التهذيب /٤٦٣.

(٩) مسند أبي يعلى الموصلي ١١/ ٤٤٥ برقم ٦٥٧٢.

(١٠) وانظر: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٢/ ٧٣).

(١١) تقريب التهذيب /٣٠٦ ، وانظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥/ ٣١).

المطلب الثاني: دراسة ما في بعض طرقه من زيادة «وإذا قَرأَ فَأَنْصِتُوا»:

وقعت في بعض طرق هذا الحديث جملة اختلف المحدثون في ثبوتها وهي « وإذا قَرأَ فَأَنْصِتُوا»:.

وقد أخرج الحديث أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والدارقطني والطحاوي كلهم من طرق عن أبي خالد عن ابن عجلان عن زيد عن أبي صالح بهذه الزيادة[1]، وقال أبو داود: «هذه الزيادة « إذا قَرأَ فَأَنْصِتُوا» ليست بمحفوظة، الوهم من أبي خالد عندنا»[2].

قال الإمام البخاريّ: «وروى أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، أو غيره عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» ، زاد فيه: «وإذا قَرأَ فَأَنْصِتُوا»، وروى عبد الله، عن الليث، عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وعن ابن عجلان، عن مصعب بن محمد، والقعقاع، وزيد بن أسلم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ... ولم يذكروا: «فَأَنْصِتُوا » ولا يعرف هذا من صحيح حديث ابن خالد الأحمر..»[3].

وأبو خالد واسمه سليمان بن حَيان الأزدي ثقة أخرج له الجماعة، وقال إسحاق بن إبراهيم سألت وكيعا عنه، فقال وأبو خالد ممن يُسأل عنه ؟ ! ، وقال وكيع أيضا: ثقة.

وقال أبو هشام الرفاعي: حدثنا أبو خالد الأحمر الثقة الأمين[4].

ووثقه وكيع وأبو هشام ، وقال العجلي: ثقة.

وقال ابن المديني: ثقة، وكذا قال ابن معين فيه فيما روى عنه ابن أبي مريم وقال في رواية الدارمي عنه : ليس به بأس، وكذا قال النسائي، وقال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث.

وذكره ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار وقال: من متقني أهل الكوفة وكان ثبْتا، وقال أبو حاتم: صدوق .

وقال عباس الدُّوري عن ابن معين: صدوق وليس بحجة، وقال أبو أحمد بن عَدي: له أحاديث صالحة وإنما أُتي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة، وكذا قال معاوية بن صالح سمعت يحيى يقول: أبو خالد الأحمر ثقة، وليس بثبْت، ذكره العقيلي عنه.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: هو من مشاهير المحدثين وغيره أثبت منه ، ونقل ابن حجر عن أبي بكر البزار أنه قال في كتاب السنن: ليس ممن يلزم زيادته حجة؛ لاتفاق أهل العلم

---

(١) سنن النسائي (الافتتاح - تأويل قوله عز وجل وإذا قرئ القرآن فأنصتوا - ٩٢١) ، سنن ابن ماجه (إقامة الصلاة والسنة فيها - إذا قرأ الإمام فأنصتوا - ٨٤٦) ، مسند أحمد ٤٢٠/٢ ، سنن الدارقطني ٣٢٧/١ ، شرح معاني الآثار ٢١٧/١.

(٢) سنن أبي داود (الصلاة - الإمام يصلي من قعود - ٦٠٤).

(٣) القراءة خلف الإمام للبخاري (ص٦٣)

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٢١/٩، تهذيب الكمال ٣٩٤/١١.

بالنقل أنه لم يكن حافظا وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها ، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ [١].

ولم ينفرد أبو خالد، فقد أخرج النسائي الحديث بهذه الزيادة في سننه من طريق محمد بن سَعْد الأنصاريّ قال: حدَّثني محمدُ بنُ عَجْلان عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّما الإمامُ لِيُؤْتَمَّ به، فإذا كَبَّرَ فكَبِّرُوا، وإذا قَرأَ فَأَنْصِتُوا»

ثم قال : كان المُخَرِّميُّ[٢] يقول: هو ثقة. يعني محمدَ بنَ سَعْد الأنصاريّ[٣].

وكذلك وثقه النسائي وابن معين في رواية، وقال في رواية: ليس به بأس[٤].

وقال النسائي في الكبرى: لا نعلم أحدًا تابع ابن عجلان على قوله: «إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»[٥].

ورواه البزار من طريق مُحَمد بن سَعْد الأنصاري، به [٦]، وقال: «وهذا الحديث لا نعلم أحدا قال فيه « فإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا » إلاَّ ابن عَجْلان، عَن زَيد عن أبي صالح، ولاَ نَعلم رواه عَن ابن عَجْلان، عَن زَيد إلاَّ أَبُو خالد، ومُحَمد بن سَعْد، وقد خالفهما اللّيث».

وقد ذكر المنذري في مختصره كلام أبي داود، وردّ عليه فقال: «وفيما قاله نظر؛ فإن أبا خالد هذا هو سليمان بن حيان الأحمر، وهو من الثقات الذين احتج البخاري ومسلم بحديثهم في صحيحيهما.

ومع هذا فلم ينفرد بهذه الزيادة، بل تابعه عليها أبو سعد محمد بن سعد الأنصاري الأشهلي المدني نزيل بغداد، وقد سمع من ابن عجلان، وهو ثقة، وثّقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله المخرمي وأبو عبد الرحمن النسائي، وقد خرج هذه الزيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الأحمر ومن حديث محمد بن سعد هذا».

وكذا أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد من طريق محمد بن سعد به[٧].

---

(١) التاريخ الكبير ٨/٤، الجرح والتعديل ١٠٦/٤، الطبقات الكبرى ٣٩١/٦، معرفة الثقات للعجلي ٤٢٧/١، ٣٩٨/٢ ، تاريخ جرجان ٢١٦/١، تاريخ بغداد ٢١/٩ ، مشاهير علماء الأمصار /١٧١، التعديل والتجريح ١١١٠/٣، الكامل ٢٨١/٣ ، ضعفاء العقيلي ١٢٤/٢ ، تهذيب الكمال ٣٩٤/١١ ، تذكرة الحفاظ ٢٧٢/١، الكاشف ٤٥٨/١، تهذيب التهذيب ١٥٩/٤-١٦٠، تقريب التهذيب /٢٥٠.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، بضم الميم وفتح الخاء وكسر الراء وتشديدها، نُسب إلى المخرم موضع ببغداد: الإكمال لابن ماكولا (٧/ ٣١١)، هدي الساري مقدمة فتح الباري /٢١٦ ، تقريب التهذيب /٤٩٠ ، وهو من الثقات الحافظ، «قدم علي بّن المديني بغداد واجتمع إليه الناس، فلما تفرقوا قيل له: من وجدت أكيس القوم؟ قال: هذا الغلام المخرمي». تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥/ ٥٣٧).

(٣) سنن النسائي (الافتتاح – تأويل قوله عز وجل ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤] - ٩٢٢).

(٤) الجرح والتعديل ٢٦١/٧ ، تاريخ بغداد ٣٢٠/٥.

(٥) سنن النسائي الكبرى ط الرسالة (١/ ٤٧٦).

(٦) مسند البزار - البحر الزخار (١٥/ ٣٣٩).

(٧) سنن النسائي (الافتتاح - تأويل قوله عز وجل وإذا قرئ القرآن فاستمعوا - ٩٢٢) ، سنن الدارقطني ٣٢٨/١ ، تاريخ بغداد ٣٢٠/٥.

فقد تابع ابن سعد هذا أبا خالد.

وتابعهما أيضا إسماعيل بن أَبَان، أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق إسماعيل بن أبان عن محمد بن عجلان به[1]، ثم قال البيهقي: وكذلك رواه أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان، وهو وهمٌ من ابن عجلان ، ثم أسند عن ابن معين أنه قال في حديث ابن عجلان « إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا » قال: ليس بشيء ، وعن أبي حاتم الرازي أنه قال: ليست هذه الكلمةُ محفوظةً، هي من تخاليط ابن عجلان [2].

وبهذا يظهر أن الوهم ليس من أبي خالد كما قال أبو داود[3].

أما إلصاق الوهم بابن عجلان فمحتمل لما فيه من الكلام:

قيل لمالك بن أنس: إن ناسا من أهل العلم يحدِّثون فقال: من هم ؟، فقيل له: محمد بن عجلان، فقال : لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء، ولم يكن عالما.

حكى ذلك العُقيلي، وقال: يضطرب في حديث نافع .

وقال يحيى القطان عن ابن عجلان: كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت عليه، فجعلها كلها عن أبي هريرة .

قال ابن حِبان: ليس هذا بوهن يوهّن الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، وربما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فهذا مما حُمل عنه قديما قبل اختلاط صحيفته، فلا يجب الاحتجاج إلا بما يروي عنه الثقات.

ولذا قال ابن حجر فيه: صدوق، وهو إعمال للجرح المفسر الوارد في حقه مع ما فيه من تعديل:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي قال: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا محمد بن عجلان وكان ثقة، وقال صالح بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: محمد بن عجلان ثقة، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: محمد بن عجلان ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال أبو زرعة: محمد بن عجلان من الثقات[4].

---

(١) سنن الدارقطني ٣٢٩/١ ، سنن البيهقي الكبرى ١٥٦/٢.

(٢) سنن البيهقي الكبرى ١٥٦/٢.

(٣) الجوهر النقي ١٥٧/٢ بتصرف.

(٤) انظر: التاريخ الكبير ١٩٦/١ ، الجرح والتعديل ٤٩/٨ ، معرفة الثقات ٢٤٨/٢ ، مشاهير علماء الأمصار /١٤٠، الثقات لابن حبان ٣٨٦/٧، الضعفاء الكبير ١١٨/٤ ، تهذيب الكمال ١٠١/٢٦ ، تذكرة الحفاظ ١٦٥/١ ، الكاشف ٢٠٠/٢ ، لسان الميزان ٣٦٨/٧، تهذيب التهذيب ٣٠٣/٩ ، تقريب التهذيب/٤٩٦ ، التبيين لأسماء المدلسين /١٨٩، طبقات المدلسين /٤٤.

وفي الكمال لعبد الغني: كان ثقة كثير الحديث [١]، وأخرج له مسلم في صحيحه[٢].

وصحح ابن حزم حديث ابن عجلان فقال: «وذكروا أيضا حديثا صحيحا من طريق ابن عجلان فيه «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِه، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فاسْجُدُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»[٣].

وتصحيحه له جريان منه على توثيق ابن عجلان، وعلى القول بقبول زيادة الثقة مطلقا، لكن فيه أنه ليس بالمتقن حتى تقبل زيادته.

وأما أن مسلماً أخرج لابن عجلان في صحيحه، فإنه إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به، قال الحاكم: خرج له مسلم ثلاثة عشر حديثا كلها في الشواهد[٤]، وقال المزي: «استشهد به البخاري في الصحيح»[٥]، والله أعلم .

أو هو بالنظر إلى أن القرائن قد ترجِّح حديث مثل هذا، ومنها المتابعات والشواهد.

فقد تابعه على ذلك خارجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره البيهقي، ولكنه قال: «وقد رواه خارجة بن مصعب أيضا يعني عن زيد بن أسلم، وخارجة أيضا ليس بالقوي، وقد رواه يحيى بن العلاء الرازي كما رواياه، ويحيى بن العلاء الرازي متروك»[٦].

فالمتابعتان ضعيفتان.

وللحديث إسناد آخر، فقد رواه محمد بن ميسَّر عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به: أخرجه أحمد والدارقطني[٧]، ولكن ابن ميسَّر ضعيف[٨]، قال ابن حِبّان: «مضطرب الحديث كان ممن يقلب الأسانيد لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات فيكون حديثه كالمتآنس به دون المحتج بما يرويه»[٩]، فروايته منكرة.

ورد ابن عبد البر قول النسائي: لا نعلم أحدا تابع ابن عجلان على قوله: وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا، فقال: «بعضهم يقول: أبو خالد الأحمر انفرد بهذا اللفظ في هذا الحديث، وبعضهم يقول: إن ابن عجلان انفرد به، وقد ذكره النسائي من غير حديث أبي خالد الأحمر»[١٠].

---

(١) الكمال في أسماء الرجال ٢/ ٣٣٠.

(٢) صحيح مسلم في مواضع كثيرة منها (١/ ٥٧)، وانظر الكاشف ٢/ ٢٠٠ ، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٣.

(٣) المحلى ٣/ ٢٤٠.

(٤) الكاشف ٢/ ٢٠٠ ، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٣ ، ولم أجد ذلك عن الدارقطني.

(٥) تهذيب الكمال ٢٦/ ١٠٨

(٦) سنن البيهقي الكبرى ٢/ ١٥٧.

(٧) مسند أحمد ٢/ ٣٧٦ ، سنن الدارقطني ٣٢٩-٣٣٠.

(٨) تقريب التهذيب /٥٠٩.

(٩) المجروحين (٢/ ٢٧١).

(١٠) التمهيد ١١/ ٣٣

قال المنذري (ت ٦٥٦ هـ) :»وقد أخرج مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الأشعـري رضي الله عنه من حديث جرير بن عبد الحميـد عن سليمان التيمي عن قتادة[١]، وقال الدارقطنـي: هذه اللفظة لم يتابَع سليمان التيمي فيها عن قتـادة، وخالفه الحفاظ فلم يذكروها، قـال: وإجماعهم على مخالفته يدل على وهمه، هذا آخر كلامه، ولم يؤثِّر عند مسلم تفرد سليمان بذلـك لثقتـه وحفظه، وصحح هذه الزيادة : قال أبو إسحاق صاحـب مسلم: قال أبو بكر ابن أخت أبـي النضـر في هذا الحديث (أي طعن فيه)، فقال مسلم: تريـد أحفظ من سليمان؟[٢]، فقال له أبـو بكر: فحديث أبي هريرة هو صحيح - يعنـي وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا - ؟ - فقال: هو عندي صحيح، فقـال: لِمَ لم تضعه هاهنا ؟، قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعتُه هاهنا ، إنما وضعت هاهنا مـا أجمعوا عليه[٣]، فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة»[٤].

وقـال ابـن عبد البر: «فإن قال قائل: « إن قوله وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا لم يقله أحد في حديث أبي هريـرة غيـر ابن عجـلان ولا قاله أحد في حديث أبـي موسى غير جَرير عن التَّيمـي»، قيل له: لم يخالفهما من هو أحفظ منهما فوجب قبول زيادتهما، وقد صحح هذين الحديثين أحمد بن حنبل، وحسبك به إمامةً وعلماً بهذا الشأن».

ثـم أسنـد إلى أبي بكر الأثرم قـال: قلت لأحمد بن حنبل: من يقـول عن النبي ﷺ من وجه صحيـح «إِذَا قَـرَأَ الإِمامُ فَأَنْصِتُـوا» ؟، فقال: حديث ابن عجلان الذي يرويـه أبو خالد، والحديث الـذي رواه جريـر عن التيمي، وقد زعمـوا أن المعتمر رواه، قلت: نعم قـد رواه المعتمر، قال: فأي شيء تريد؟.

ثـم قال: «فقـد صحح أحمد الحديثين جميعا عن النبي ﷺ حديـث أبي هريرة وحديث أبي موسى»[٥].

والخلاصة أن الإمام أحمد ترجح عنده أن ابن عجلان ضبط هذا الحديث، ولعل هذا بالنظر إلى شاهده من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

والذي يظهر لي أنّ الأوجه ثبوت هذه الزيادة إن شاء الله، وإن كان لردها وجه كما ذهب إليه أبو داود وغيره ، والله أعلم.

---

(١) صحيح مسلم (كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة حديث رقم ٤٠٤)

(٢) يعني أن سليمان كامل الحفظ والضبط، فلا تضر مخالفة غيره، شرح النووي على مسلم (٤/ ١٢٢)

(٣) ينظر صحيح مسلم في كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة بعد حديث ٤٠٤.

(٤) مختصر سنن أبي داود للمنذري ١/ ١٨٤.

(٥) التمهيد ١١/ ٣٤.

المبحث الثاني: شواهد حديث أبي هريرة في الصحيحين أو أحدهما، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: حديث أنس رضي الله عنه

المطلب الثاني: حديث عائشة رضي الله عنها

المطلب الأول: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

عَنْ أَنَس بْن مَالك: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَقَطَ عَنْ فَرَسه، فَجُحِشَتْ[1] سَاقُهُ - أَوْ كَتِفُهُ -، وَآلَى مِنْ نِسَائه شَهْرًا[2]، فَجَلَسَ فِي مَشْرُبَة[3] لَهُ، دَرَجَتُهَا مِنْ جُذُوع.

فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالسًا وَهُمْ قِيَامٌ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا».

وَنَزَلَ لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ».

رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وأبو داود والترمذي والنسائي في سننهم وأبو عوانة في مستخرجه والطحاوي في شرح مشكل الآثار وابن المنذر في الأوسط من طرق عن الزهري وغيره عنه به نحوه ، واللفظ للبخاري[4].

ولفظ مسلم: سَقَطَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَرَس فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْه نَعُودُهُ، فَحَضَرَت الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِه، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّه لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا، فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ.

المطلب الثاني: حديث عائشة رضي الله عنها:

عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: صَلَّى رَسُولُ الله ﷺ فِي بَيْتِه وَهُوَ شَاك[5]، فَصَلَّى جَالسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» ،

---

(١) الجحش هو الْخَدْشُ أي تقشّر الْجِلْد، انظر فتح الباري لابن حجر (٢/ ١٧٨).

(٢) الإيلاء في اللغة: اليمين، أي حلف لا يدخل عليهن شهرا، وليس المراد به الإيلاء المتعارف بين الفقهاء، انظر فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٨٨)، وهو الحلف على ترك وطء المرأة، انظر المغني ٥٣٦/٧.

(٣) المشرُبة: الغُرْفة المرتفعة، الظاهر أن الغرفة كانت من خشب، وكان درجها مِنْ جُذُوعِ النَّخْلِ أي سيقانه، انظر فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٨٨).

(٤) صحيح البخاري (كتاب الصلاة ، باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، برقم ٣٧٨) ، صحيح مسلم (الصلاة – ائتمام المأموم بالإمام – ٤١١) ، سنن أبي داود (الصلاة – الإمام يصلي من قعود – ٦٠١) ، سنن الترمذي كتاب الصلاة، باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً، برقم (٣٦١) ، سنن النسائي الإمامة، باب الائتمام بالإمام، برقم (٧٩٤)، مستخرج أبي عوانة ٤٣٥/١-٤٣٦ برقم ١٦١٧-١٦١٩، شرح مشكل الآثار ٣٠٧/١٤ برقم ٥٦٣٧ ، الأوسط ١٨٨/٤ برقم ٢٠٠٤.

(٥) من الشكاية وهي المرض، وكان سبب ذلك أنه كانت قدمه صلى الله عليه وسلم انفكت لما سقط عن فرسه، انظر فتح الباري لابن حجر (٢/ ١٧٨).

أخرجـه البخاري ومسلـم في صحيحيهما وأبـو داود وابن ماجه في سننهما مـن طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها، واللفظ للبخاري[1].

المبحث الثالث:

شـواهد حديـث أبي هريـرة خارج الصـحيحين مع الـكلام علـى أسـانيدها، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما

المطلب الثاني: حديث أُسيد بن حُضير رضي الله عنه

المطلب الثالث: حديث ابن مسعود رضي الله عنه

المطلب الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

عن ابن عمر قالَ: ركبَ رسولُ اللّه ﷺ، فسقطَ فَوَثئتْ[2] قدمُه، فدخلَ عليه ناسٌ من أَصحابه يَعودونَـه، فوجَـدوه يُصلِّي وهو قاعدٌ، فانصرفَ رسولُ اللّه ﷺ فقـالَ: «إنَّما جُعلَ الإمامُ ليؤتمَّ به، فإذا صلَّى قاعداً فصلُّوا قعوداً، وإذا صلَّى قائماً فصلُّوا قياماً، وإذا كَبَّر فكبِّروا، وإذا ركعَ فاركَعوا، وإذا قالَ: سمعَ اللّه لِمن حمدَه، فقُولوا: ربَّنا لكَ الحمدُ، وإذا صلَّى جالساً فصلُّوا جلوساً أجمعونَ».

أخرجـه ابن الأعرابي في معجمه من طريق مسلم بن خالد قـال: حدثنا إسماعيل بن أمية، عن نافع، عنه[3].

ومسلـم بن خالـد الزَّنجي هو إمام أهل مكـة، كان من فقهاء أهل الحجـاز وعلمائهم، ومنه تعلـم الإمـام محمد بن إدريس الشافعيّ العلم والفقه، وإيـاه كان يجالس قبل أن يلقى الإمام مالك بن أنس[4].

ولكن ضعفه ابن المديني والبخاري والنسائي وأبو داود وغيرهم[5].

واختلف فيه قول ابن معين:

---

(١) صحيح البخاري (الأذان - إنما جعل الإمام ليؤتم به - ٦٨٨) ، صحيح مسلم (الصلاة - ائتمام المأموم بالإمام - ٤١٢)، سنن أبي داود (الصلاة - الإمام يصلي من قعود - ٦٠٥) ، سنن ابن ماجه (إقامة الصلاة والسنة فيها- ما جاء في إنما جعل الإمام ليؤتم به - ١٢٣٧).

(٢) أَيْ أصابَها وَهْنٌ، دُون الخَلْع والكَسْر، وأنكر بعضهم بناءه للفاعل وقالوا الفصيح وُثِئَتْ، انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٥٠) ، تاج العروس ٤٨١/١ ، معجم مقاييس اللغة ٨٦/٦.

(٣) معجم ابن الأعرابي ٢/ ٥٨٨ برقم ١١٥٧.

(٤) مولى عبد الله بن سفيان المخزومي، وأصله من الشام، وكان أبيض، فلقب بالزنجي على الضد لبياضه، الأنساب - السمعاني (٦/ ٣٢٩).

(٥) انظر: الضعفاء الصغير للبخاري /١٠٥ ، الضعفاء والمتروكون للنسائي /٩٧ ، الضعفاء للعقيلي ١٥٠/٤ ، الكامل ٣٠٨/٦ ، المغني في الضعفاء ٦٥٥/٢.

فوثقه في روايتي عباس الدوري والدارمي عنه[١]

وقال في رواية عنه:كَانَ ضَعِيفًا[٢].

وقال في أخرى «ليس به بأس»[٣].

وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، تَعرف وتُنكر»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: فقيه صدوق كثير الأوهام[٥].

لذا فالحديث في سنده ضعف، والله أعلم.

وأخرجه أحمد في مسنده والطحاوي في شرح معاني الآثار ومشكل الآثار وابن حبان في صحيحه من طرق عن عُقْبَة بْن أَبِي الصَّهْبَاء، عَنْ سَالِم بْن عَبْد اللَّه بْن عُمَرَ، عَنْه أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّام عِنْدَ رَسُول اللَّه ﷺ وَهُوَ فِي نَفَر مِنْ أَصْحَابه، فَقَالَ لَهُمْ: «أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّه إِلَيْكُمْ؟» فَقَالُوا: بَلَى، نَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّه. قَالَ: «أَفَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّه قَدْ أَنْزَلَ فِي كِتَابِه أَنَّ مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّه؟» قَالُوا: بَلَى، نَشْهَدُ أَنَّهُ مَنْ أَطَاعَكَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّه.

قَالَ: «فَإِنَّ مِنْ طَاعَة اللَّه أَنْ تُطِيعُونِي، وَإِنَّ مِنْ طَاعَتِي أَنْ تُطِيعُوا أَئِمَّتَكُمْ، فَإِنْ صَلَّوْا قُعُودًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ».[٦]

وعقبة هذا قال عنه يَحْيَى بْن معين: ثِقَة[٧]، فالسند صحيح[٨].

المطلب الثاني: حديث أُسَيد بن حُضَير رضي الله عنه:

عن أُسَيد بن حُضَير أَنَّهُ كَانَ يَؤُمُّهُمْ، قَالَ: فَجَاءَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَعُودُهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه، إِنَّ إِمَامَنَا مَرِيضٌ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا»

أخرجه أبو داود في سننه عن محمد بن صالح حدثني حُصين من ولد سعد بن معاذ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وقَالَ: هذا الحديث ليس بمتَّصل[٩].

وإسناده ضعيف:

---

(١) معرفة السنن والآثار (٨/ ١٢٣).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٥٠).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص٤٧٩).

(٤) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم (٨/ ١٨٣).

(٥) تقريب التهذيب / ٥٢٩.

(٦) مسند أحمد ط الرسالة ٤٩٠/٩ ، شرح معاني الآثار ٤٠٤/١ ، مشكل الآثار ٣١٢/١٤ ، صحيح ابن حبان ٤٧٠/٥.

(٧) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٤٧).

(٨) وقد صححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢/ ١٢٣).

(٩) سنن أبي داود (الصلاة- الإمام يصلي من قعود – ٦٠٧).

١- لضعف محمَّد بن صالح وهو المدني الأزرق كما في تهذيب الكمال في أسماء الرجال وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب «الثقات»، ثم ذكره في «المجروحين «أيضا وَقَال: يروي المناكير عَن المشاهير لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وَقَال أَبو حَاتِم: شيخ، لذا قال عنه الحافظ في تقريب التهذيب: «مقبول»[١].

٢- وللانقطاع؛ فإن راويه حُصين -وهو ابن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ- لم يدرك أُسيد بن حُضير فهو إسناد غير متصل كما ذكر أبو داود.

قَالَ المنذري: وما قاله ظاهر، فإن حُصينًا -هذا- إنما يروي عن التابعين، لا تحفظ له رواية عن الصحابة، وسيّما أُسيد بن حُضير، فإنه قديم الوفاة، توفي سنة عشرين، وقيل سنة إحدى وعشرين[٢]، وَقَالَ الْمِزّي: لم يُدْرِكهُ[٣].

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين من طريق محمَّد بن طلحة التيمي، عن محمَّد بن الحصين بن عبد الرحمن بن [عمرو بن] سعد بن معاذ، عن أبيه، عن جده، عن أُسَيد بن حُضَير أَنَّهُ كَانَ تَأَوَّه[٤]، وَكَانَ يَؤُمُّنَا فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا، فَعَادَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه، إِنَّ أُسَيْدًا إِمَامُنَا، وَإِنَّهُ مَرِيضٌ، وَإِنَّهُ صَلَّى بِنَا قَاعِدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «فَصَلُّوا وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَإِنَّ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا خَلْفَهُ قُعُودًا».

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه[٥].

وإسناده ضعيف؛ لما سبق، ولأن محمد بن الحصين في عداد المجاهيل: له ترجمة في التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والثقات لابن حبان، ولم يذكروا في الرواة عنه غير التيمي، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً[٦].

وخالفه بُشَير بن يسار فذكره موقوفا، فروى أن أُسيد بن حُضير كان يؤم قومه بني عبد الأشهل، فخرج عليهم بعد شكواه، فأمروه أن يتقدم فيصلي بهم، فقال: إني لا أستطيع أن أصلي قائمًا فاقعدوا، فصلى قاعدًا، وصلوا قعودًا.

أخرجه من طريقه ابن سعد في الطبقات[٧]، وبُشَير بن يسار لا يُعرف له سماع من أُسيد بن

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥/ ٣٨٣)، الثقات ٧ / ٣٨٥ ، المجروحين (٢ / ٢٦٠) ، الجرح والتعديل: ٧ / ٢٨٧ – ٢٨٨، الترجمة ١٥٥٩) ، تقريب التهذيب / ٤٨٤.

(٢) مختصر سنن أبي داود للمنذري (١/ ١٨٦).

(٣) تهذيب الكمال ٥١٨/٦ وانظر تحفة التحصيل /٧٩.

(٤) أي اشتكى كما في رواية للحديث، وانظر غرر الخصائص الواضحة (ص٥٦٤).

(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم ٣/ ٢٨٩.

(٦) التاريخ الكبير ١/ ٦٢، الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٥، الثقات لابن حبان ٩/ ٣٣.

(٧) الطبقات الكبرى (٣/ ٦٠٦)

حضير، وقول الذهبي: «توفي سنة بضع ومائة»[1] مما يؤيد عدم سماعه منه، وعلى هذا فإن بُشيرا يروي واقعة لم يشهدها، فهو منقطع، والله أعلم»[2].

المطلب الثالث حديث ابن مسعود رضي الله عنه

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنّ رسول الله ﷺ قال: «لَا تُبَادِرُوا الْإِمَامَ بِالرُّكُوعِ حَتَّى يَرْكَعَ، وَلَا بِالسُّجُودِ حَتَّى يَسْجُدَ، وَلَا تَرْفَعُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَرْفَعَ؛ فَإِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ».

أخرجه الشاشي في مسنده من طريق إسماعيل بن عياش، عن محمد بن يزيد الرَّحَبِيِّ، عن مغيث بن سُمَيٍّ ، وَعُمَيْرِ بن ربيعة، عنه[3].

وإسماعيل بن عياش قال يحيى بن معين: كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام، وما روى عن غيرهم يخلط فيه.

وقال البخاري: ما روى عن الشاميين فهو أصح.

وقال يعقوب بن سفيان: تكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، وأكثر ما قالوا يُغرِب عن ثقات المدنيين والمكيين.

وقال ابن حجر: «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّط في غيرهم»[4].

وشيخه محمد بن يزيد دمشقي، ذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن عساكر في تاريخ دمشق، وذكر عدة رواة عنه.

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: «وهو قليل الحديث، لم أر لهم فيه كلاما»[5].

فهو مستور، ففي الإسناد ضعف، من أجل ذلك.

وأخرجه الطبرانيّ من طريق أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِه، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَلَا تَسْبِقُوهُ إِذَا رَكَعَ، وَلَا إِذَا رَفَعَ، وَلَا إِذَا سَجَدَ، فَإِنْ كُنْتُمْ إِنَّمَا بِكُمْ أَنْ تُدْرِكُوا مَا سَبَقَكُمْ بِهِ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ، وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ فَتُدْرِكُوا ذَلِكَ»[6].

قال الهيثمي : ورجاله موثقون[7].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٢)،

(٢) فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود (٧/ ٥١).

(٣) المسند للشاشي ٢/ ٢٩٢.

(٤) انظر: التاريخ الكبير ٣٦٩/١، ضعفاء العقيلي ٨٨/١، الكامل في ضعفاء الرجال ٢٨٩/٥، تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٠/٩ ، تهذيب الكمال ١٦٣/٣.

(٥) التاريخ الكبير ٢٦١/١، تاريخ دمشق ٢٧٤/٥٦، تاريخ الإسلام (٣/ ٥٣١).

(٦) المعجم الكبير للطبراني ٩/ ٢٧٥.

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٧٨).

وأبـو إسحاق السبيعي مدلِّس، مشهور بالتدليس، مكثـر منه، مع إمامته في الحديث[1]، وقد عنعنه، وظاهره أنه موقوف، فيمكن أن يكون علة في الحديث، وأن الصواب فيه الوقف، والله أعلم.

الخاتمة

وفـي الختـام أحمد الله على أن وفقنـي إلى إكمال البحث بشكل أرجـو أن يكون مقبولا نافعا بفضـل الله وكرمه، كمـا أن تخريجه وتخريج شواهـده يوضح أن روايات الحديـث الثابتة يصدق بعضها بعضا مما يزيد المؤمن يقينا بحفظ الله تعالى لسنة نبيه ﷺ وبصدق الصحابة رضي الله عنهم وبدقة المحدِّثين جزاهم الله خيرا، ويعطي مثالاً على الحديث المشهور.

١- لقـد وجـدت لهذا الحديث تسع طرق عن أبي هريـرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رتبتها حسب قوتها، والحديث رواه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه ومالك وعَبْـد الرَّزَّاق وأحمد والحُميدي وإسحاق بن راهويه وعبد بن حُميد وأبو يعلى الموصلي وأبو عَوانة والدارقطنـي وابن خُزيمـة وابن حِبَّـان والطبراني والبيهقـي وغيرهم، وألفاظهـم متقاربة، وفي بعضها زيادات، ومنها ما اختلف العلماء في تصحيحه.

٢- وللحديـث بلفظ إنما جعل الإمام ليؤتم به عدة شواهـد وهي متفاوتةٌ طولا وقِصرا، وهي خمس شواهد، رتبتها أيضا حسب قوتها، وهي:

حديث أنس بن مالك وحديث عائشة متفق عليهما.

وحديث عبد الله بن عمر، أخرجه أحمد وغيره، وسنده صحيح.

وحديث أُسَيْد بْنِ حُضَيْر، أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد ضعيف للانقطاع، على أن الأرجح فيه الوقف كما أخرجه ابن سعد وغيره.

وحديـث عبد الله بن مسعود، أخرجه الشاشي وفـي إسناده ضعف، والظاهر أنه معلول، وأن الصواب فيه الوقف كما أخرجه الطبراني.

توصيات للقراء والباحثين:

وأدعـو نفسي والقراء الأفاضل إلى تعميق الثقة بوصول السنة إلينا بشكل دقيق ومتقن، وإلى تعظيم السنة الشريفة وأهلها، واتباعها في كل أمر وتقديمها على جميع الآراء البشرية.

وأرغب الباحثين الكرام في عمل دراسات موسّعة ومتخصصة في الأحاديث التي هي أصول السنة وعليها مدار العقائد والأحكام.

هذا والله أعلم، وَالْحَمْد لله تَعَالَى عودا عَلَى بَدْء، وَالصَّلَاة وَالتَّسْلِيم عَلَى سيدنَا مُحَمَّد وآله وصحبه فِي كل حَرَكَة وهَدْء.

(١) جامع التحصيل /٥٧٦ ، التبيين لأسماء المدلسين /١٦٠.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم (مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي)

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبـي بكر البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: العلامة أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملـك القسطلانـي المصري، أبو العباس، شهـاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

الإعـراب عـن الحيرة والالتباس الموجودين فـي مذاهب أهل الرأي والقياس، المؤلف: أبو محمـد علـي بن أحمد بن سعيـد بن حزم الظاهـري (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ)، دراسـة وتحقيق: الدكتور محمـد بن زين العابدين، أصـل التحقيق: رسالة الدكتوراه - جامعـة القاضي عياض كلية الآداب والعلـوم الإنسانية ببني ملال شعبة الدراسات الإسلامية، تقديم: الدكتور زين العابدين بن محمد بلافريج، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م

الأنسـاب، لعبد الكريـم بن محمد بن منصـور السمعاني المروزي، أبو سعـد، تحقيق: عبد الرحمـن بـن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعـارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

الأوسـط مـن السنن والإجماع والاختـلاف، المؤلف: أبو بكر محمد بـن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨ هـ) الناشر: دار الفلاح، الفيوم – مصر الطبعة: الثانية، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

بدائـع الصنائع فـي ترتيب الشرائـع، المؤلف: علاء الديـن، أبو بكر بن مسعـود الكاساني الحنفـي الملقـب بـ «بملك العلماء» (ت ٥٨٧ هـ)، الطبعـة: الأولى ١٣٢٧ - ١٣٢٨ هـ، مطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر.

البـدر المنيـر في تخريج الأحاديث والآثـار الواقعة في الشرح الكبيـر، المؤلف: ابن الملقن سـراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصـري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط، الناشر: دار الهجرة للنشر - الرياض-السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، من إصدارات:

وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) - (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م)

تاريخ ابن يونس المصري، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

تاريخ أصبهان، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد.

تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: أولى، ١٤٢٢هـ.

تاريخ جرجان، المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت ٤٢٧هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

التبيين لأسماء المدلسين، المؤلف: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) المحقق: يحيى شفيق حسن الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.

تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

الترغيب والترهيب، المؤلف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ)،

المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧.

تصحيفات المحدثين المؤلف: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت ٣٨٢هـ)، المحقق: د. محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢

التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ) المحقق: د. أبو لبابة حسين الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج، جمال الدين المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

الثقات، المؤلف: محمد بن حِبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١ هـ) المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي [ت ١٤٣٣ هـ] الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦

الجـرح والتعديل، المؤلـف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمـد التميمي، الحنظلي، الرازي، ابـن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند.

سنـن ابـن ماجه، المؤلـف: ابن ماجه أبـو عبد الله محمد بـن يزيد القزوينـي، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

سنـن أبي داود، المؤلـف: أبو داود سليمـان بن الأشعـث السِّجِسْتاني (المتوفـى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

سنـن البيهقي الكبرى، المؤلف: أحمد بـن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشـر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

سنـن الترمـذي، المؤلف: محمد بن عيسـى الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م

سنـن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

سنـن النسائي - المجتبى مـن السنن، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمـد بن شعيب النسائي (المتوفـى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غـدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

السنـن الكبرى، لأبي عبـد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، حققـه وخرج أحاديثه: حسن عبـد المنعـم شلبي، أشرف عليه: شعيـب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبـد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

سـؤالات البرقانـي للدارقطني روايـة الكرجي عنه المؤلـف: أحمد بن محمد بـن أحمد بن غالـب، أبـو بكر المعروف بالبرقانـي (ت ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمـد أحمد القشقري الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ

سيـر أعـلام النبلاء المؤلـف: شمس الدين، محمد بـن أحمد بن عثمـان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، بإشراف: شعيب الأرنـاؤوط [ت ١٤٣٨ هـ]، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

شـرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المؤلف: أبـو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف

الهميـم – ماهـر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيـروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م

شرح المشكاة للطيبي، المسمى بالكاشف عن حقائق السنن، للإمام شرف الدين حسين بن محمد الطيبي، نشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان،١٤١٣هـ.

شـرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحـاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيـق: شعيب الأرنـاؤوط، الناشر: مؤسسـة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

شـرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحـاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

شرح النووي على صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الديـن يحيى بن شرف النووي (المتوفـى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربـي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ه.

صحيـح ابن حبـان – الإحسـان في تقريب صحيـح ابن حبـان، المؤلف: محمـد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسـي (المتوفـى: ٧٣٩ هـ)، علق عليه: شعيـب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسـة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

صحيـح ابن خزيمة، المؤلـف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمـة النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

صحيـح البخـاري: المسمى بالجامع المسند الصحيح المختصر مـن أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، المحقق: محمد زهيـر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصـورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

صحيـح مسلم ، المسمى بالمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلـى الله عليه وسلـم، المؤلف: مسلم بن الحجـاج أبو الحسن القشيـري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشـر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، (وطبعة مصححـة ومقابلة على عدة مخطوطـات ونسخ معتمدة) تحقيق : محمد ذهني أفندي – إسماعيل بـن عبد الحميد الحافظ الطرابلسي– أحمد رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري – محمد عزت بـن عثمان الزعفرانبوليوي– أبو نعمة الله محمد شكـري بن حسن الأنقروي الناشر: دار الطباعة

العامرة - تركيا عام النشر: ١٣٣٤ هـ.

الضعفاء الصغير، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: أحمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥مـ.

الضعفاء الكبير المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

الضعفاء والمتروكون للنسائي المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ

الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد الهاشمي بالولاء، (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.

طبقات المدلسين، المسمى بتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني- الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ه.

فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود، المؤلف: أبو عمرو ياسر بن محمد فتحي آل عيد، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام - السعودية ١٤٣٤هـ.

الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد البجلي الرازي (المتوفى: ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢.

القراءة خلف الإمام المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ هـ) حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا الله، الناشر: المكتبة السلفية — باكستان الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن

أحمـد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

الكامـل فـي ضعفاء الرجـال، المؤلف: أبو أحمد بـن عدي الجرجانـي (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد، الناشر: الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمـان، الناشر: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشـر القرآن الكريـم والسنة النبوية وعلومها، الكويت - شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

لسـان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علـي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفـى: ٨٥٢هـ)، المحقـق: دائرة المعـرف النظاميـة — الهنـد، الناشر: مؤسسـة الأعلمي للمطبوعات بيروت — لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

المجروحيـن من المحدثيـن والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بـن حبان التميمي، أبو حاتـم، الدارمي، البُستـي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقـق: محمود إبراهيم، الناشـر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

مجمـع الزوائـد ومنبع الفوائـد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بـن أبي بكر بن سليمان الهيثمـي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسـي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

المُحلَّى بالآثار، المؤلف: أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي [الظاهري، ت ٤٥٦ هـ]، المحقـق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وكتب مقدمتها سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م، الناشر: دار الفكر - بيروت، دون تاريخ نشر.

مختصر سنن أبي داود، للحافظ عبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد صبحي حـلاق، الناشر: مكتبـة المعارف للنشر والتوزيـع، الرياض، المملكة العربيـة السعودية، ط أولى، ١٤٣١ه-٢٠١٠م.

مرقـاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن محمد، أبو الحسن الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، ط: أولى، ١٤٢٢هـ.

مستخـرج أبـي عوانـة، المؤلـف: أبو عوانـة يعقوب بـن إسحـاق النيسابـوري الإسفراييني (المتوفـى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشـر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.

مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط: أولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، طبعة قرطبة المصورة عن الميمنية، والطبعة الجديدة بتحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: الأولى، بدأت ١٩٨٨م.

مسند الحميدي، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، ط: الأولى، ١٩٩٦ م.

مسند أبي داود الطيالسي، المنسوب إلى أبي داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤ هـ) وهو من جمع راويه يونس بن حبيب، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

المسند للشاشي، المؤلف: أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (المتوفى: ٣٣٥هـ)، المحقق: د. محفوظ الرحمن، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: أولى، ١٤١٠هـ.

مشاهير علماء الأمصار، المؤلف: محمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه: مرزوق علي إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، ط: أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

معجم ابن الأعرابي، المؤلف: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: أولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد اللخمي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

المعجـم الكبيـر، المؤلـف: سليمـان بن أحمـد اللخمي، أبـو القاسم الطبرانـي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط: ثانية.

معجـم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

معرفـة الثقـات من رجال أهل العلـم والحديث ومـن الضعفاء وذكر مذاهبهـم وأخبارهم، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ) المحقق: عبد العليم عبـد العظيم البستوي الناشر: مكتبة الـدار - المدينة المنورة — السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥

معرفـة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين الخراسانـي، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجـي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، ط: أولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

معرفـة علوم الحديـث، المؤلف: الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبـد الله النيسابوري [ت ٤٠٥ هـ]، اعتنَى بنشـره وتصحيحه: د. السيد معظم حسين (رئيس الشعبـة العربية والإسلامية بجامعة دكة بنغاله)، الطبعة: الأولى ١٣٥٦ هـ- ١٩٣٧ م، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند.

المغني في الضعفاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، لا توجد معلومات أخرى عن الطباعة.

المغني لابن قدامة، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسـي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

المنتخب من مسند عبد بن حُميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد الكَسّي، تحقيق: الشيخ مصطفـى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. وطبعة: صبحي البـدري السامرائـي، محمود محمـد خليل الصعيدي، مكتبـة السنة - القاهـرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الموطـأ، للإمـام مالك بـن أنس الأصبحـي المدني، تحقيـق: محمد مصطفـى الأعظمي، مؤسسـة زايد بن سلطـان آل نهيان للأعمال الخيريـة والإنسانية، أبو ظبـي - الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي

(المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: أولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، المؤلف: ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق - سوريا، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.